

# اقتصاد

## كاتبة لـ«الوطن»: قرار السماح بتسليم الحوالات بالدولار لا يثير مخاوف دولة المدفوعات

المحرر الاقتصادي

استغرب مدير مفوضية الحكومة لدى المصارف في البنك المركزي مأمون كاتبة من بعض ما يثار حول وجود نقص في العملة المحلية كأوراق بكنوت لدى المصرف المركزي، وما يذهب إليه البعض من صعوبة طباعة أوراق نقدية جديدة للعملة المحلية، مؤكداً لـ«الوطن» أن طباعة العملة أمر غاية في السهولة، وليس فيه مشكلة، مشيراً إلى أن الحديث عن هذا الموضوع من اختصاص قسم الخزينة في المصرف.

ورداً على حالة التشدد في عرض النقد بالعملة المحلية الذي سوغ البعض الحديث عن وجود نقص فيها، وذهب البعض إلى الحديث عن وجود مشكلة في الطباعة، نفى

كاتبة تلك التكهات، مؤكداً أن الموضوع مرتبط بإدارة المصرف المركزي للعرض النقدي بشكل يومي، عبر دراسة ومتابعة لإحصائيات دقيقة، عن حجم الكتلة النقدية في التداول وحجم الكتلة السليعية، ويتم على أساس ذلك الحفاظ على التوازن بين الكلتين لعدم حصول تضخم تقدي في حال زاد العرض النقدي على الكمية السليعية، وفق معادلات ومؤشرات تتم دراستها يومياً. وتعليقاً على بعض المخاوف التي أثرت جراء قرار المركزي الأخير الذي سمح للمواطنين باستلام حوالاتهم الخارجية بالدولار مهما كانت قيمتها، ما قد يحفز دولة المدفوعات ولو جزئياً ما دام هناك تشدد في عرض العملة المحلية، أكد كاتبة أن هذه المخاوف غير مبررة أبداً نظراً لأن القانون واضح، لكنه يسمح بحيازة القطع الأجنبية، ولا يسمح باستخدامه كوسيلة للدفع، موضحاً: موضوع الحوالات والتصريف مرسوم بدقة بناء على بيانات تتابع يومياً، وهي إجراءات مؤقتة يمكن تعديلها وفقاً لتطور الواقع المحلي بها، وبأن ٩٠ بالمئة وأكثر من الحوالات هي أقل من ٥٠٠ دولار ومن ثم يمكن استلامها بالليرة السورية فوراً.

ورداً على بعض الاستفسارات عن القرار الأخير المرتبط بالتحويلات والتصريف أوضح كاتبة إمكانية استلام أكثر من حوالة خلال الشهر الجلبادي لكن استلام قيمتها بالليرة السورية مسقوف ببلغ ٥٠٠ دولار، وما يزيد على هذا المبلغ يخضع للشروط التي حددها القرار، كوديعة أو دفع ١٠ بالمئة من إجمالي القيمة وسحبها بالليرة السورية فوراً، مشدداً على عبارة شهر ميلادي الواردة في القرار، إذ يمكن استلام حوالة في آخر يوم في الشهر، وأخرى بعد يومين مثلاً

بالدولار مهما كانت قيمتها، ما قد يحفز دولة المدفوعات ولو جزئياً ما دام هناك تشدد في عرض العملة المحلية، أكد كاتبة أن هذه المخاوف غير مبررة أبداً نظراً لأن القانون واضح، لكنه يسمح بحيازة القطع الأجنبية، ولا يسمح باستخدامه كوسيلة للدفع، موضحاً: موضوع الحوالات والتصريف مرسوم بدقة بناء على بيانات تتابع يومياً، وهي إجراءات مؤقتة يمكن تعديلها وفقاً لتطور الواقع المحلي بها، وبأن ٩٠ بالمئة وأكثر من الحوالات هي أقل من ٥٠٠ دولار ومن ثم يمكن استلامها بالليرة السورية فوراً.

ورداً على بعض الاستفسارات عن القرار الأخير المرتبط بالتحويلات والتصريف أوضح كاتبة إمكانية استلام أكثر من حوالة خلال الشهر الجلبادي لكن استلام قيمتها بالليرة السورية مسقوف ببلغ ٥٠٠ دولار، وما يزيد على هذا المبلغ يخضع للشروط التي حددها القرار، كوديعة أو دفع ١٠ بالمئة من إجمالي القيمة وسحبها بالليرة السورية فوراً، مشدداً على عبارة شهر ميلادي الواردة في القرار، إذ يمكن استلام حوالة في آخر يوم في الشهر، وأخرى بعد يومين مثلاً

## الرئيس الأسد

## يصدر قانون موازنة ٢٠١٨ بمبلغ ٢١٨٧ مليار ليرة

الوطن

أصدر رئيس الجمهورية بشار الأسد أمس القانون رقم ٤٣ المتضمن تحديد اعتمادات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٨ بمبلغ إجمالي قدره ٢١٨٧ مليار ليرة سورية. وزير المالية مأمون حمدان بين أن المبلغ الإجمالي للموازنة العامة لعام ٢٠١٨ والبالغ زيادة عن موازنة عام ٢٠١٧ بالمبلغ ٢٦٦٠ بمبلغ ٥٢٧ مليار ليرة سورية وبنسبة زيادة قدرها ١٩,٨١ بالمئة.

موضحاً في بيان صحفي (حصلت «الوطن» على نسخة منه) أن اعتمادات الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٨ قد توزعت إلى اعتمادات للعمليات الجارية بمبلغ ٢٣٦٢ مليار ليرة، واعتمادات للعمليات الاستثمارية البالغة ٨٢٥ مليار ليرة سورية. منوهاً بأن مبلغ الدعم الاجتماعي المرصد في موازنة عام ٢٠١٨ يبلغ ٦٥٧ مليار ليرة سورية، وأن كامل الدعم الذي ستتحمله الدولة في عام ٢٠١٨ يصل إلى ١٣٥٨,٣٥ مليار ليرة سورية. كما أنه تم رصد مبلغ ٥٠ مليار ليرة سورية للجنة إعادة الإعمار والتعويض عن الأضرار التي لحقت بالملكات الخاصة.

ويحسب الجليات، فإن موازنة عام ٢٠١٨ قد وضعت بالتزامن مع الكثير من المتغيرات والتطورات التي شهدتها سورية خلال عام ٢٠١٧ والتي تمثلت بالانتصارات الكبيرة لجيشنا العربي السوري وتضحياته الباسلة في تحرير معظم الأراضي السورية من أيدي المجموعات الإرهابية وعودة الحياة إلى معظم المناطق وأهمها مدينة حلب والتي تعد شرياناً للصناعة السورية ومدينة دير الزور حيث تم تحرير العديد من حقول النفط والغاز. كما شهد عام ٢٠١٧ عودة عجلة الإنتاج الوطني ولاسيما الصناعي والزراعي وإقامة العديد من المعارض.

وإن موازنة عام ٢٠١٨ وصودرها في الموعد الدستوري ما هي إلا رسالة واضحة للعلم على قوة سورية وصلابتها وقوة اقتصادها وهذا بكل بفضل تلاحم جيشها وشعبها خلف القيادة الحكيمة للسيد الرئيس بشار الأسد. وأنه انطلاقاً من المتغيرات الراهنة فقد جاءت موازنة عام ٢٠١٨ بالشكل الذي يخدم العملية التنموية والاجتماعية والانطلاق من مجموعة من المبادئ الأساسية المتمثلة بدعم صمود قواتنا المسلحة الباسلة، ودعم الإنتاج الوطني والنهوض بها، وتأمين متطلبات عمل المؤسسات الحكومية ورفع كفاءة عملها، وتقديم الاستحقاقات المادية والمعنوية للشهداء وريعية وتوحيهم وريعية الجرحى، وتنفيذ المشروع الوطني للإصلاح الإداري، ووضع خطة شاملة لبناء سورية ما بعد الأزمة بأبعادها المختلفة.

وأشار حمدان إلى قيام وزارة المالية بإصدار التعليمات التنفيذية اللازمة لتطبيق قانون الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠١٨ اعتباراً من تاريخ ١/١٠/٢٠١٨ وإصدار قرارات توزيع اعتمادات الموازنة العامة للدولة.

هناك غائم

وضع نواب مجلس الشعب وزير التعمين عبد الله الغربي على المحك بعد أن قام باستعراض عمل الوزارة خلال ١٨ شهراً مع تقديم رؤية مستقبلية للوزارة للعام ٢٠٢٠.

الثاني وليد درويش تساءل عن جدوى وضع المصروفات من بعض وزارات الدولة واستعراضها خلال الأشهر الأخيرة أمام مجلس الشعب وفي مناسبات مختلفة، الجواب حالة التيسر لدى الناس، ضارباً مثلاً بالمصوفة الخاصة بوزارة التجارة الداخلية التي غاب عنها المواطن وعيشته وكيفية تخفيض الأسعار وتأمين العيش الكريم له. وأشار على صعيد مؤسسات التدخل الإيجابي والمولات التابعة للوزارة إلى أنها تنبع بأسعار أعلى من الأسواق الأخرى الخاصة.

وأجم عدد من النواب على ضرورة تغيير سياسة الوزارة واليات عملها فيما يخص نظام وإجراءات الرقابة على الأسواق واليات التسعير واعتماد مبدأ العرض والطلب والمنافسة وزيادة العرض في المنتجات والمواد لتخفيض الأسعار ومنع الاحتكار في الإنتاج والاستيراد وتمكين مؤسسات الوزارة من الاستيراد وفتحها لبيعت قائمة أكبر من السلع والبضائع والمواد الأساسية للمستهلك.

وأشار البعض إلى التلاعب بأسعار القمح بالتواطؤ مع بعض موظفي الوزارة حيث أشار النائب فواز قارورة إلى معاناة الفلاحين من الأسعار الموضوعة للقمح والمحردة بقيمة ١٤٠ ليرة وهي أقل كلفة من أسعار الكلف للفلاحين في معظم مناطق الإنتاج. بينما لفت النائب فاروق حمادة إلى المفارقة في ارتفاع أسعار المواد والمنتجات المحلية والمستوردة في وقت تحسنت فيه أسعار الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية.

الثالث سامر الأيوبي تساءل: «كيف تتطالبون بفتح الأسواق وتصنيف تخفيض الأسعار وفتح سعر الصرف الجديدة والحكومة تستورد النفط ولا تسعى إلى تخفيض أسعار المشتقات النفطية؟» وأضاف: «لا تطلبوا من الآخرين أفعالاً بل تقوّموا بها في الحكومة.. ولن نستكت عن المطالبة بزيادة الرواتب والأجور وهي باتت ضرورة في ظل الأوضاع المعيشية الحالية وعدم تخفيض أسعار أي من حاجيات الناس الأساسية.»

ودعا النائب موعد ناصر إلى إعادة



## الغربي: ٨٠٠ معمل غير مرخص في جرمانا تصنع مواد من ماركات عالمية من دون رقابة!



الأيوبي: كيف تطلب الحكومة تخفيض الأسعار دون أن تخفض أسعارها؟

جنيدان: لماذا لا تستطيع الوزارة مجاربة ٢٠ متاجراً بالأزمة؟

مراد: تاجر اشترى القمح بـ٧٥ ليرة للكيلو من التموين ثم باعها بـ١٤٠ ليرة

الغربي إلى أنه سيتم وضع ٢٥ كشكاً في مراكز المدن يعمل فيها جرحي الجيش ستقوم بتوزيع وبيع الخبز للضواء على ظاهرة بيع الخبز بسعر مضاعف. لافتاً إلى أن ما أكدته النواب حول نقص المراقبين التوميين هو أمر صحيح لكن يتم العمل حالياً على تدريب ١٠٠ مراقب في حلب ومثلهم في اللاذقية وسيتم رصد الأسواق بهم.

وأشار إلى إنه تم إحداث مركز تمويني في سوق الهال للإشراف على الأسعار ومراقبة الفواتير مبيناً أن سعر البندورة يدلخ ٢٥ ليرة ويخرج ٦٥ ليرة. ونفى اتهام نواب الشعب بأن أسعار مؤسسة التدخل الإيجابي أعلى من الأسواق. مرجحاً أن يكون الغلاء فقط في الخضر والفاكهة. لافتاً إلى أن هناك مديرية الشؤون الاقتصادية أحدثت مهمتها البحث عن السعر العالمي وتحديد، علماً أن التاجر أو الصناعي الذي يستورد بضاعة يتقدم بالسعر وبناء عليه تحدد الأسعار وفق الأسعار العالمية.

وأضاف الغربي: إن السورية للتحارة عمرها عام واحد وجزء من أرباحها سوف يوزع على الموظفين لأن هناك ١٢ ساعة عمل متعبها بأن يكون هناك تخفيض للأسعار قائلاً: «نحن لسنا أمام صورة سوداء للمؤسسة بل هي صورة بيضاء فيها بعض النقاط السوداء وعلينا إزالتها.»

وبخصوص انخفاض سعر صرف وانعكاسه على الأسواق قال: «من المستحيل أن تنخفض الأسعار فور صدور قرار الحاكم بتخفيض سعر الدولار.. مبيناً أن المنافسة هي من يحسم السعر الجديد. لافتاً إلى «أننا في الوزارة نقوم وعبر وسائط النقل التي تعود إلى عام ١٩٧٥ بنقل المنتجات الزراعية بين المحافظات.»

وأشار إلى أن هناك حبتاً من التجار لا يرضون إلا بالكثير، وخلال الأزمة كلما ارتفع الدولار نفخوا أسعارهم وعندما انخفض سعر الدولار ابتعدوا عن الأسواق وأغلقوا محالهم. وفي رده على الصحفي المبعثة على الأرصعة قال: «هناك ٨٠٠ معمل غير مرخص في جرمانا فقط وهذه المعامل تقوم بتصنيع جميع المنتجات الغذائية والمركبات العالمية من الأقمشة بعيداً عن أي رقابة وتضخ منتجاتها في الأسواق.» منتقياً أن يتساع النهج لصدار قرار للترخيص لجميع البعثات العاملة. معتبراً أنه أحد الحلول المنقضية.

على حياة الناس.

بدوره كشف النائب وضاح مراد عن عملية بيع وزارة التجارة لكمية من الحبوب لأحد التجار بسعر ٧٥ ليرة للكيلو لأنه موسم قديم ليقوم هذا التاجر بنقل الأقمح إلى صوامع حمص ويبيعها للوزارة بقيمة ١٤٠ ليرة للكيلو وتقاضي ٢٠ ألف ليرة على حمولة كل طن. علماً بأن التاجر كان خلف الصواعة من سيارات التاجر إلى سيارات الوزارة وليس من محافظة إلى أخرى.

في جانبه وصف النائب صفوان قربي محاولات الوزارة لتصويب أوضاعها باليأسه مبيناً أن ضعف أدوات التدخل في السوق يسبب إلى عمل الوزارة لما فيه من ضغط وإبتران في آليات عمل الوزارة. وانتقد السنقف العالي لتخصيص الوزير التي خف برقيها أمام واقعية لا يريد أن يعترف بها، وأن الاستعاضة لا يفيد على المدى البعيد. مشيراً إلى أن حجم الانتماء بالقتة والضجة الإعلامية حولها لا تضبط اقتصاداً وهي أخذت أكبر من حجمها في السوق. وفي رده على تساؤلات النواب أشار

المؤامرات على جبهات أخرى؟»

النائب عبود الشواش بين أن الأسعار لا تحتاج إلى رصد اعتماد وإنما إلى سياسة اقتصادية ناجحة. بينما تساءل النائب جرجس الشنور عن عقود مستمري صالات التدخل الإيجابي التي أنهتها الوزارة وأين وصلت أوضاعها ومنها أعيد إلى مستمري آخرين بطرق أخرى؟

النائب أن بكر لم يكن لديه ملاحظات على المضمون والمنهجية في خطة الوزارة لكنه قال: «إن ضعف الأداء في عمل الوزارة يكمن في الآليات التنفيذية والجدول الزمنية وليس في التشريعات.» وأشار إلى خلل في إعداد مصفوفة وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، ولفت إلى أن عرض الوزارة تضمن نقاطاً هي بدئية في عملها مثل مشاهير ونظامها الداخلي ومراجعة رسوم إحداثها والأتمتة وتبسيط الإجراءات وتخفيف العمل وتدريبهم وهي تجد ضالتها في هذه الموضوعات في وقت كان فيه على الوزارة عرض الآليات التنفيذية لتتقيق الأهداف الإستراتيجية لتتقيق برمجتها على المستوى الوطني وبما يعكس إيجاباً

تسعير المنتجات المحلية والمستوردة بشكل صحيح وواقعي لتصبح في متناول أيدي المستهلك، وبين أن الأسعار وبعد انخفاض الدولار بنسبة ٢٥ بالمئة لم تنعكس على بعض السلع إلا بنسبة ٥ بالمئة في أحسن الأحوال. وأشار أسامة مصطفى إلى مشكلة نقل المواد التومينية والكلف الكبيرة التي ترافق عمليات نقلها بين المحافظات حيث تساهم هذه الحالة في رفع الأسعار بشكل كبير حيث كان وزير التجارة الداخلية وعد بحل مشكلة النقل بين المحافظات وتوحيد الأسعار. مشيراً إلى أن تخفيض الأسعار بحاجة إلى زيادة العرض من المواد وفتح الاستيراد للمواد الأساسية وإلغاء حالات الاحتكار والضرورة فتح الاستيراد لتأمينه بأسعار تقارب أسعار دول الجوار إذ إن المنع يؤدي إلى التهريب والاحتكار وقلّة العرض وغياب المنافسة وارتفاع في الأسعار وأن الوزارة لن تستطيع ضبط الأسعار عبر التوزيع بالعصا.

وتساءل النائب فارس جنيدان: «لماذا لا تستطيع الوزارة مجاربة ٢٠ متاجراً بالأزمة في وقت واجهت فيه سورية أعنى

## «الجمارك» لـ«الوطن»: أول قضية جمركية تفصل بالتنفيذ المدني بدلاً من الجزائي

## ٢٥ كغ ذهباً مهرباً بحوزة الجمارك والمصالحة عليها بـ٦٧ مليون ليرة

عبد الهادي شباط

كشف مصدر مسؤول في الجمارك لـ«الوطن» عن تصفية قضية تهريب ٢٥ كغ من سبائك الذهب التي كانت ضبطت من مكافحة التهريب، مبيناً أن هذه القضية تمثل أول قضية جمركية يتم فصلها وإنجازها بشكل كامل من التنفيذ المدني في القضاء، حيث جرت العادة بإحالة القضايا الجمركية للتنفيذ الجزائي وهو ما يؤدي إلى إطالة أمد التقاضي وضياح الكثير من العائدات المالية الممثلة بفرامات مالية لكون التنفيذ الجزائي يعتمد على عقوبة الحبس وفي حال تنفيذ هذه العقوبة يمكن إخلاء سبيل المخالف والتهريب من دفع المستحقات المالية المترتبة على قضايا التهريب، بينما يركز التنفيذ الجزائي على فرض الغرامات المالية على قضايا التهريب وبيع الأصول المنقولة وغير المنقولة العائدة للمهرب ومن ثم زيادة نسبة التحصيلات في الأموال العامة ورفع الخزينة العامة بالتحصيلات المالية

المستحقة على قضايا التهريب. وبين المصدر أن إدارة قضايا الدولة وجهت بإحالات قسم تنفيذ مختص بالتنفيذ الجمركية وإيلاء التنفيذ الجمركي كل الاهتمام والمتابعة، وهو ما يحتم على إدارة الجمارك العامة في الوقت نفسه العبارة لاتخاذ خطوات مماثلة لجهة زيادة الاهتمام بأقسام التنفيذ في المديرية الإقليمية وأحداث

رئاسة قسم تنفيذ ومراقبين من الدرجة الممتازة لدى الإدارة. وأشار المصدر الجمركي إلى أن حجم التسويات والمصالحة على الجمرات والسواد المخالف

المستحقة على قضايا التهريب. وبين المصدر أن إدارة قضايا الدولة وجهت بإحالات قسم تنفيذ مختص بالتنفيذ الجمركية وإيلاء التنفيذ الجمركي كل الاهتمام والمتابعة، وهو ما يحتم على إدارة الجمارك العامة في الوقت نفسه العبارة لاتخاذ خطوات مماثلة لجهة زيادة الاهتمام بأقسام التنفيذ في المديرية الإقليمية وأحداث

## ملياراً ليرة لاستكمال ٢٥ منطقة صناعية حرفية في ٢٠١٨

علي محمود سليمان

بين مدير المدن الصناعية في وزارة الصناعة أكرم الحسن أنه خلال العام ٢٠١٧ تم وضع خطة لإقامة ٣٥ منطقة صناعية وحرفية في محافظات حمص وحماة

وطرطوس واللاذقية والقنيطرة والسويداء، موضحاً في تصريح لـ«الوطن»، أنه تم اتفاق ٤,٢ مليارات ليرة سورية في إحداث وتنفيذ هذه المناطق ومع وصولنا إلى نهاية عام ٢٠١٧ فقد دخل منها ثلاث مناطق صناعية في الاستمرار وهي منطقة بانباس ومنطقة اللاذقية ومنطقة رساس في محافظة السويداء، بينما يوجد ٢٦ منطقة صناعية وحرفية قيد التنفيذ واستكمال أعمال البناء وتأسيس البنى التحتية له، والمتبقى ٦ مناطق وهي قيد الدراسة والتخطيط للبدء بها.

وأضاف الحسن: إن أطول مدة تنفيذ وفق الجدول الزمني ستكون بقرابة ٢٠٠٠ يوم وبذلك تستطيع القول إنه مع نهاية عام ٢٠١٨ ستكون جميع المناطق الصناعية والحرفية الـ٣٥ أصبحت قيد الخدمة ودخلت في الاستمرار، مشيراً إلى إنه تم تخصيص مبلغ ملياري

## ٢٤٢ مليار ليرة

## مستوردات حكومية

## في شهر واحد عبر طرطوس

صالح حميدي

بين مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية في اللاذقية تسيسر سلطنة لـ«الوطن» أن إجمالي إجازات وموافقات الاستيراد المنوحة منذ بداية العام حتى بداية الشهر تشرين الثاني الفاتت بلغت ١٩١٣ إجازة منها ١٣٣٦ للقطاع الخاص بقيمة ٢٥٨,٤ مليار ليرة تضمنت استيراد محركات وقطع تبديل مستعملة وبندور زراعية وشاي ووزن مقشور وخشب وحبوب وأسدة زراعية وذرة صفراء وعلفية وقطاسية وخيوط وبن وسكر وأقمشة وورق مقوى وسبراميك وعد بديوية ومضخات ماء ومصعد للأشخاص والبضائع وقليل أسود، وبوني إيتيلين ومواد لحفظ وتشمع المحضرات ومواد علفية وأدوية بشرية.

وهناك ١٩٦ إجازة وموافقة استيراد للمنشآت الصناعية بحسب سلطنة بقيمة ١٧,٨ مليار ليرة تضمنت كتل غرايت ورخاماً وورق ميلامين وسيلوز وأعبوات بلاستيكية ومواد فولاذية وقطع تبديل لالات الصناعية وآلة حقن.

وأشار إلى أن تنظي ٨٠ إجازة كذلك لمصلحة المؤسسة العامة للتجارة الخارجية بقيمة ٢٣,٢ مليون ليرة تضمنت استيراد إطارات معدنية وحصادات زراعية مستعملة وعزاقات ورأس قاطر للوضع على الاستهلاك المحلي وجرارات زراعية جديدة. إضافة إلى منح إجازة واحدة بقيمة ١,٤ مليار ليرة تضمنت استيراد محطة معالجة للصرص الصحي لصالح الشركة العامة للإنتاج والتصدير.

مبيناً أن المديرية تقوم بدراسة طلبات التجار وأصحاب المنشآت الصناعية والمنشآت المقامة وفق قانون الاستثمار والمرسوم لعام ٢٠٠٧ مع الوفاق المطلوبة ومطابقتها مع الشروط الخاصة بأحكام التجارة وتشير الشركات الصانعة والمصدرة بما يفيد بأنها غير محظور التعامل معها بموجب أحكام مقاطعة إسرائيل وتصديق الفواتير وشهادات المنشأ للبضائع السورية المصدرة بتعليمات وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بهذا الخصوص.

بدوره مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية بالحسنة محمد الحسين بين لـ«الوطن» أن المديرية منحت ٢٨ إجازة استيراد بقيمة ٣٥,٦ مليار ليرة منذ بداية العام حتى ١٢/١٢/٢٠١٧.

وأبرز المستوردات حصارات زراعية مستعملة وأدوية طب بيطري وخيوط وأقمشة ومصنوعات مقولبة من الورق والورق الغقوى وأجهزة تحكم ومفاتيح كهربائية والآت نسج وبطاريات ومولدات كهربائية من الصين وإيران وألمانيا والباكستان. وعلى صعيد منح موافقات الاستيراد بين الحسين أن المديرية منحت موافقتين بقيمة ١٥٥,٥ مليون ليرة تضمنت غاز كلورا التعقيم للمياه ومحضرات تحسين لزوجة من مصر والإمارات. مدير اقتصاد محافظة طرطوس محمود إسماعيل بين لـ«الوطن» أن إجمالي إجازات وموافقات الاستيراد في المحافظة بلغ ٢٨١ مليار ليرة وشملت ٤٩ موافقة وإجازة خلال الشهر الفاتت من العام الجاري. مبيناً أن إجازات وموافقات الاستيراد توزعت بين قطاع خاص ٨٠ إجازة بقيمة ٣٤ مليار ليرة وبما يعادل ٥٨ مليون يورو وموافقات قطاع خاص ١٦ موافقة بقيمة ٥ مليارات ليرة وبما يعادلها ٨ ملايين يورو إضافة إلى ٣ إجازات استيراد للقطاع العام بقيمة ٢٤٢ مليار ليرة وبما يعادل ٤١٨ مليون يورو.

وبين مدير الاقتصاد والتجارة الخارجية بطرطوس أن إجازات الاستيراد تضمنت مواد أولية لقطاعي الصناعة والزراعة ومواد أولية للصناعات الدوائية والبيطرية والمواد العلفية من ذرة وشعير وكسبة الصويا ومواد غذائية ومن سكر ووز وبن وشاي وأسدة زراعية والعديد من المواد اللازمة لتفصيل وتنشيط عجلة الإنتاج.